والمتبعض والمجزي قوله من الاحتياج الى الخ اقول المتأخر في الموجب لا يقال المتأخر في الموجب هو الاحتياج الى الموجد لا الاحتياج الى الجزء ويسلم ان مثله لا يسمى واجبا فانقطع التسلسل ممكن فلا يثبت الواجب لانا نقول الافتقار الى الجزء يستلزم الافتقار الى الموجد لان المستغني عن الموجد مستغن عن كل موجد فليتأمل قوله فانه اجرا اشارة الى الفرق بينهما قوله متبعضا ومجزيا قال شيخ الاسلام وان كان بينهما فرق لان ذا الاجزاء باعتبار الخلاله الى اشياء كانت معتركبة منها يسمى متجزيا وباعتبار الخلاله اليها مطلقا يسمى متبعضا قوله ولا مشاه خلافا لبعض الكرامية فانهم يقولون انه غير متناه من جهات خمس متناه من جهة واحدة وهي جهة السفل الذي يلاقي العرش قوله لان ذلك من صفات الخ وقد قلنا انه ليس بمحدود ولا معدود قوله بالماهية اي صانع العالم لا يوصف بالمسبول عما هو واما عن حقيقة نوعه كما اذا قيل ما زيد وبكر يقال انه انسان واما عن حقيقة جنسه كما اذا قيل ما الانسان والفرس يقال انه حيوان والله تعالى منزه عن كونه نوعا وجنسا لان النوع مركب من الاجزاء والجنس جزء من المركب وهو ليس بمركب ولا جزء من المركب ولهذا اجاب موسى عليه الصلاة والسلام بالوصف حين سئل عن ماهية الله تعالى بالوصف وما رب العالمين قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين قوله من اي جنس هو قال شيخ الاسلام المراد بالجنس ما يشمل النوع فيل فيه بحث بل هو سؤال عن الماهية فالوضع ما ذكره لم يدخل الماهية البسيطة تحت النوع لانه المقول في جواب ما هو قوله مقومة اي داخلة في قوامها او ماهيتها قوله فيلزم التركيب لان كل ما به الاشتراك لا بد له من ما به الامتياز فيلزم التركيب والله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك قوله من صفات الاجسام هذا عند الحكماء فان المتكلمين جوزوا اتصاف الجوهر بالكيفيات كما سبق اليه الاشارة قوله وتوابع المزاج وهو كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فيكون جنس هذه الكيفيات الاربع قوله ولا يتمكن في مكان قال العصام وانما ذكر قوله في مكان مع انه يغني عنه بذكر التمكن اذ التمكن لا يكون الا في مكان تصريحا بعموم النفي ورد على المجسمة النافين له كل مكان العلو ونفيا للتوهم حكمة حمل التمكن على الاقتدار فان نفيه كفر قوله نفوذ بعد اي البعد المادي للنافذ في بعد اخر هو

البعد

هو البعد المجرد عن المادة المنفوذ فيه قوله متوهم قال شيخ الاسلام بيان للمسمى المكان عند المتكلمين اذ المكان عندهم فراغ متوهم قال العصام قيد المتوهم لانه مذهب المتكلمين وهو يمكن جعله صفة للبعد وهو الاقرب المشهور ويجوز جعله صفة للمنفوذ لان النفوذ ينقسم الى الموهوم والمتحقق بالبعد قوله او متحقق ناظر الى مذهب افلاطون ومن تبعه وهو المسمى بالبعد المطور قال شيخ الاسلام اي موجود بيان لاسم المكان عند افلاطون فانه عنده فراغ متحقق وعند ارسطو واكثر الحكماء انه السطح الباطن من الحاوي الماس للسطح الظاهر من المحوي انتهى وقوله لاسم المكان عبارة الكمال المسماه فمحل الاضافة في عبارة شيخ الاسلام على البيانية فتأمل قوله يسمونه المكان قال العصام اشارة الى تغاير المكان في اثنا تغير التمكن قوله والبعد الخ قال شيخ الاسلام حاصله ان البعد عند القائلين بوجود الخلاء وهم المتكلمون نوعان واما عند القائلين بالسطح فهو النوع الاول فقط وحقيقة الخلاء ان يكون للجسمان بحيث لا يماسان ولا بينهما ما يماسهما فيكون بينهما بعد امر هو ما يمتد امن الجهات صالحا لان يشغله جسم ثالث وهو لان خال عن اشاغل فهذا البعد الموهوم عند هو لاء قايم بنفسه قوله لاستلزامه التجزي قال شيخ الاسلام لاستلزم الاهتداد للتجزي اذ لا امتداد الا للمركب من اجزاء انتهى التجزي المستلزم للحدوث والامكان قوله فان قيل الجوهر الخ قال القوشجي هذا السوال مبني على كون التحيز والممكن متباينين والجواب بمنع التباين بينهما بل بينهما عموم وخصوص مطلقا والتحيز اعم من الممكن والجوهر الفرد متحيز لا ممكن قوله متحيز والمكان واحد قوله ولا بعد فيه قال شيخ الاسلام اي في الجوهر الفرد فلا يلزم من نفي التمكن في حق الباري تعالى نفي التحيز كما لا يلزم ذلك في الجوهر الفرد انتهى فلا يصح تغيير التمكن بما ذكره لان الجوهر الفرد متحيز ولا بعد فيما عابه يصح نفوذ في بعد اخر قوله قلنا التمكن الخ حاصل هذا الجواب ان يقال ان سوا كم هذا انما يرد علينا ان لو كان التحيز والمكان شيأ واحدا وليس كذلك فان المكان اخص من التحيز والدليل المذكور انما قام على نفي التمكن عن صانع العالم لا عن التحيز فيه ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم ولا يستلزم ثبوت الاعم ثبوت الاخص قال شيخ الاسلام يوخذ من التحيز